الى الرب وجعل الاسماء تشمية بهم وتعليم مع القطع بان اشخاص الاصنام ليست كذلك وعورض الوجهان ايضا بوجهين الاول ان الاسم لفظ وهو عرض غير باق ولا قائم بنفسه منقض بانه مركب من الحروف وبانه مجمع الاجزاء ثلاثي او رباعي والمسمى بخلاف ذلك بل ربما يكون جسما قائما بنفسه بالالوان متمكنا في المكان الى غير ذلك من الخواص فكيف يتجه ان الثاني قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله عليه الصلاة والسلام ان لله تسعة وتسعين اسما يقطع بان المسمى واحد لا تعدد فيه واجيب بان النزاع ليس في نفس اللفظ بل في لوازمه وتحن انما نمنع عن اللفظ بالتشخيص وان كانت في اللغة فعل الواضع او الذاكر ثم لا ينكر اطلاق الاسم على التشخيص كما في الابد والحديث على ان الحق ان المسميات ايضا كثيرة للقطع بان مفهوم العالم غير مفهوم القادر وكذا البواقي وانما الواحد هو الذات المتصف بالمسميات فان قيل تمسك الفريقين بالاية والحديث مما لا يكاد يصح لان النزاع ليس في الاسم بل في افراده نحو لوله من مثل السماء والارض والعالم والقادر والاسم والفعل وغير ذلك على ما يشهد به كلامهم الا ترى انه لو اريد بالاول لما كان للقول بتعدد اسماء الله تعالى وانقسامها الى ما هو عين او غير او لا عين ولا غير معنى وبهذا يسقط ما ذكره الامام الرازي من ان لفظ الاسم مسمى بالاسم لا الفعل والحرف فيما هنا الاسم والمسمى واحد ولا يحتاج الى الجواب بان الاسم هو لفظ الاسم من حيث انه دال وموضوع والمسمى هو ايضا لكن من حيث انه مدلول وموضوع له بل فرد من افراد الموضوع له تنقيرا قلنا نعم لا ان وجه تمسك الاولين انه في مثل سبح اسم ربك اريد بلفظ الاسم الذي هو من جملة الالفاظ مسماه الذي هو اسم من اسماء الله تعالى ثم اريد به مسماه الذي هو الذات الالهية برد اشكال الاضافة ووجه تمسك الاخرين ان في قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى اريد بلفظ الاسم مثل لفظ الرحمن والرحيم والعليم والقدير وغير ذلك مما هو غير لفظ الاسماء انما متعددة فتكون غير المسمى الذي هو ذات الواحد الحقيقي الذي لا تعدد فيه اصلا فان قيل قد ظهر ان ليس الخلاف في لفظ الاسم والتي في اللغة موضوع للفظ الشيء ولغة اسما التي من جملتها لفظ الاسم ولا خفاء انها اصوات وحروف مقطعة دالة على معانيها وانا اريد بالاسم المدلول فلا خفاء في ان مدلول اسم الشيء ومفهومه نفس مسماه من غير احتياج الى الاستناد الى بل هو لنفوسه الكلام بنزلة قولنا ذات الشيء ذاته فما وجه هذا الاختلاف المتم

بان كثيرا من العقلا قالوا الاسم اذا وقع في الكلام فقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وقد يراد نفس اللفظ كقولنا زيد لفظ معرب حتى ان كل كلمة فانه اسم موضوع بازاء اللفظ بعينه عند كقولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر ثم اذا اريد المعنى فقد يراد نفس ماهية المسمى كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وقد يراد بعض افراده كقولنا جالي الانسان والبات حيوانا وقد يراد جزوها كالناطق او عارضها كالضاحك فلا يبعد ان يتبع هذا الاعتبار اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه ام غيره

تتمة مذهب الجمهور وعزي للاشعري وبه قال ابن فورك ان واضع اللغة هو الله تعالى وعلمها اعباده اما بوحي الى بعض انبيائه واما بخلق الاصوات في جسم من الاجسام واسماعهم اياها واما بخلق علم ضروري في بعضهم بها واظهر هذه الاقوال انها الاول لانه المعتاد في تعليم الله تعالى العباد واستخوا بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ الشاملة للاسماء والافعال والحروف لان كلا منها اسم لي علامة على مسماه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرا ولا شك ان تعليمه دال بحسب الظاهر على انه الواضع دون البشر وقال اكثر المعتزلة ان واضعها البشر واحد او جماعة وحصل التعليم منه لغيره بالاشارات والقرينة كالطفل يتعلم من ابويه بقرينة التكلم والاشارة موضوعات الالفاظ واستخوا بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اي يلغتهم بمعنى سابقة على البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي كما هو الظاهر لتاخر عنها وقال ابو اسحق الاسفرايني الفقد والمحتاج اليه منها في تعريف الغير وافهامه توقيفي وغير محتمل للتوقيف والاصطلاح وقيل يتلخص هذا وتوقف كثير من العلما عن القول بواحد من هذه الاقوال لتعارض ادلتها والمختار عند المحققين هو الاول ان كان النزاع في الظهور لظهور دليله والوقف ان كان في القطع لاحتمال التعليم الهام الوضع كما علمناه صفة لبوس لكما وتعليمه ما يسبق وضعه خلو اخر فان قلت هل هذه المسئلة ظنية او ظنية قلت قال بعضهم نقل الكرماني في شرحه عن استاده الناصر عضد الدين في حاشية له الاول وجزم ابن الهمام في تحريره بالثاني قال وهو الحق عند الامدي قال وذلك البعض والا فالذي في المحلاني في تعيين الواضع كما قاله الابياري وغيره وانما ذكرت في الاصول لجريها مجرى الرياضات تكميل مذهب الباقلاني وامام الحرمين وتلميذه الغزالي والامدي ان اللغة لا تثبت بالقياس ونفوا الخلاف خلافا لابن